تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية
دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية للفترة (2009-2013)

د/ الطيب بولحية *
جامعة جيجل - الجزائر
أ/عمر بوجميعة **
جامعة جيجل – الجزائر

Abstract :
This study aims at evaluating the financial performance of Islamic banks by using several indicators and financial ratios for a sample consisting of 10 Islamic banks from 06 countries from 2009 to 2013.The study's results showed that Islamic banks have achieved acceptable performance in most of its activities, especially in profitability indicators, as well as competence in managing costs and using of financial resources. The study included some recommendations based on the results found.
Key words: evaluating the financial performance, financial ratios, Islamic banks

تمهيد:

تعتبر البنوك الإسلامية الحدث الأبرز في مجال العمل المصرفي داخل العالم الإسلامي خلال العقود الثلاثة الماضية، كونها أصبحت حقيقة واقعة تقدم العديد من الأساليب الاستثمارية والتمويلية المتميزة عن مثيلتها في البنوك التقليدية، تقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة وتجنب التعامل بالفائدة أخذا وعطاءا، وقد عرفت هذه البنوك انتشارا واسعا وأخذت تتزايد عاما بعد عام عبر شبكة ممتدة في أكثر من 60 دولة إسلامية وغير إسلامية ليصل عدد

* أستاذ محاضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، مايل : tayebboulahia18@gmail.com
** أستاذ مؤقت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، مايل : omarjijel1800@yahoo.fr

المؤسسات والبنوك الإسلامية في العالم إلى أكثر من 700 مؤسسة ومصرف بنهاية 2013م (وفقا لتقرير التنافسية العالمي للمصارف الإسلامية)، كما سجلت نموا متزايدا في حجم أنشطتها، إذ يقدر الخبراء المعدل السنوي لنمو أنشطة هذه البنوك في مختلف أنحاء العالم بنحو15% سنويا وهو معدل أعلى من معدل نمو البنوك التقليدية الذي يقل عن 10%، كما تمتلك البنوك الإسلامية أصولا وصلت في نهاية عام 2013م إلى 1260. مليار دولار، ومن المتوقع أن يصل حجم أصولها خلال سنة 2020م إلى نحو 6 تريليون دولار.

ويعتبر تقييم الأداء المالي في البنوك الإسلامية موضوعا ذا أهمية بالغة، وخاصة في الوقت الراهن بعد مُضي ما يُقارب نصف قرن من نشأتها، حيث تحتاج تجربتها إلى تقييم من عدة جوانب، وبالأخص الجانب المالي، وذلك للوقوف على نقاط القوة وتعزيزها، ونقاط الضعف وإيجاد الحلول المناسبة لتجاوزها، ويتطلب ذلك مجموعة من الأدوات والأساليب والتقنيات التي تسهل عملية التقييم، ومن هذه الأساليب: تحليل القوائم المالية، المؤشرات المالية، تحليل الربحية.....إلخ.

ويتم استخدام تحليل القوائم المالية والمؤشرات المالية للوقوف على التأثير الفعلي للسياسات والأساليب المعتمدة من قبل البنوك في إدارة كل من مواردها المالية واستخداماتها، وانعكاساتها على كل من السيولة والربحية والأمان، ويتم مقارنة نتائج ذلك مع نتائج السنوات السابقة أو مع بنوك أخرى مماثلة، أو مع أقوى المنافسين في السوق، وعندها يمكن أن يتحدد لهذه البنوك المركز المالي والموقف الاستراتيجي بوضوح.

أسئلة الدراسة: نحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على مجموع من الأسئلة تتمثل في:

- ما هي أهم الأدوات التي يمكن استخدامها في تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية؟
- هل تتمتع البنوك الإسلامية (عينة الدراسة) بالكفاءة في أداءها بالشكل الذي يسهم في تحقيق ربحية مقبولة؟
- ما هي البنوك الإسلامية الأحسن أداء من خلال النسب المالية المستخدمة في الدراسة؟

أهداف الدراسة: تتمثل أهداف هذه الدراسة في:

- معرفة أساليب وأدوات قياس وتقييم الأداء المالي للبنوك؛
- إجراء تقييم لأداء مجموعة من البنوك الإسلامية من خلال النسب والمؤشرات المالية؛
- ترتيب البنوك الإسلامية (عينة الدراسة) وفق النسب المالية المستخدمة، واختيار البنوك الأحسن أداء.

- عينة وأداة الدراسة:

تتمثل عينة الدراسة في 10 بنوك إسلامية من 06 دول، تم تجميع بياناتها المالية من تقاريرها المنشورة سنويا والبالغ عددها 50 تقريرا لمدة خمس سنوات وللفترة الممتدة بين 2009م و2013م، كما سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المؤشرات والنسب المالية المستخرجة من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل للبنوك محل الدراسة.

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على الأسئلة المطروحة قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى أربعة عناصر كما يلي:

أولا- مفهوم تقييم الأداء المالي؛

ثانيا- الأساليب التقليدية لتقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية؛

ثالثا- الاتجاهات الحديثة لتقييم الأداء المالي في البنوك الإسلامية؛

رابعا- تقييم الأداء المالي لمجموعة من البنوك الإسلامية للفترة 2009-2013م.

المحور الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي

يعد الأداء المالي مفهوما ضيقا لأداء العمل، حيث أنه يركز على استخدام نسب بسيطة بالاستناد إلى مؤشرات مالية يفترض أنها تعكس إنجاز الأهداف الاقتصادية للبنك، ويشير الأداء المالي إلى العملية التي يتم من خلالها اشتقاق مجموعة من المعايير أو المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط أي مشروع اقتصادي يسهم في تحديد أهمية الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى لكي يتم استخدام هذه المؤشرات في تقييم الأداء المالي للمنشآت[1].

وتشغل عملية تقييم الأداء المالي في المصارف حيزًا واسعًا من لدن أصحاب المصالح ومن بينهم المالكون والمودعون والمقرضون لما لهذه العملية من أهمية في إبراز الوضع المالي لهذه المصارف ومن ثم المساعدة في عملية اتخاذ القرارات[2]، ذلك أن تقييم الأداء المالي عبارة عن وصف لوضع المصرف الآن وتحديد الاتجاهات التي استخدمها للوصول إليه من خلال دراسة الإيرادات، الموجودات، المطلوبات، وصافي الثروة، كما أنه يوضح أثر هيكل التمويل والاستخدام على مؤشرات الربحية، ويعكس الكفاءة التمويلية والتشغيلية للبنك.

ويمكن القول أن عملية تقييم الأداء المالي ترتكز على الأركان الأساسية التالية[3]:

v وجود أهداف محددة مسبقا (المعايير): فعملية تقييم الأداء لا توجد إلا حيث توجد أهداف محددة مسبقا، وقد تكون في صورة خطة أو سياسة أو معيار أو نمط، فاللوائح المالية

وقوانين ربط الموازنة وما تتضمنه من قواعد وضوابط، وكذلك التكاليف النمطية ومعدلات الأداء المعيارية، أهداف محددة مسبقا يتم على أساسها عملية تقييم الأداء.

v **قياس الأداء الفعلي**: يتم قياس الأداء الفعلي عادة بالاعتماد على ما توفره النظم المحاسبية والأساليب الإحصائية من بيانات ومعلومات، ويجب توفر عاملين مدربين للقيام بهذه الأعمال مع استخدام الآلات المستحدثة متى كان ذلك مناسبا، لسرعة عرض نتائج القياس أو التقدير واتخاذ القرارات الخاصة بها.

v **مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير**: يتم مقارنة الأداء المحقق بالمعايير لتحديد الانحرافات سواء كانت إيجابية أو سلبية، ولتمكين الإدارة من التنبؤ بالنتائج المستقبلية، وجعلها قادرة على مجابهة الأخطاء قبل وقوعها من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تحول دون وقوعها.

v **اتخاذ القرارات المناسبة لتصحيح الانحرافات:** إن اتخاذ القرار لتصحيح انحراف ما يتوقف على البيانات والمعلومات المتاحة عن الأهداف المحددة مسبقا وقياس الأداء الفعلي، ومقارنة ذلك الأداء المحقق بالهدف المخطط، لذلك فإن تحليل الانحراف وبيان أسبابه يساعدان على تقدير الموقف واتخاذ القرار المناسب الذي يجب أن يكون في الوقت المناسب، ومحددا بوضوح نوع التصحيح المطلوب، آخذا في الاعتبار جميع الظروف المحيطة بالقرار.

ثانيا: الأساليب التقليدية لتقييم الأداء المالي للبنوك

تتمثل أهم الأساليب التقليدية المستخدمة في تقييم الأداء المالي للبنوك في الآتي:

1- تحليل القوائم المالية في البنوك

يقوم تحليل القوائم المالية على التعرف على النسبة التي يمثلها بند معين ضمن مجموعة كلية أو مجموعة فرعية، مثل نسبة السيولة إلى إجمالي الأصول أو إجمالي الأصول المتداولة، ويتضمن هذا التحليل أسلوبين هما[4]:

- التحليل العمودي (الرأسي) للمقارنة مع البنوك الأخرى: وتشمل إعداد القوائم المالية ذات الحجم الموحد.
- التحليل الأفقي لمقارنة تطور البيانات عبر الزمن: ويشمل إعداد قوائم الاتجاهات الزمنية.

1-1: التحليل العمودي (الرأسي) للقوائم المالية

يهدف هذا الأسلوب من التحليل إلى التغلب على مشكلة الحجم في عملية مقارنة المركز المالي والأرباح والخسائر بين عدة بنوك، ويتم ذلك من خلال إعطاء أوزان لمكونات البيانات

بالنسبة لإجمالي الأصول، في حالة الميزانية العامة، وإجمالي الإيرادات في حالة جدول الأرباح والخسائر، الذي يجب أن يساوي كل منهما 100%، ويتضمن التحليل العمودي إعداد بيانيين ماليين هما: الميزانية العامة ذات الحجم الموحد وجدول الأرباح والخسائر ذو الحجم الموحد.

2-1: التحليل الأفقي (تحليل الاتجاه) للقوائم المالية

يهدف هذا التحليل إلى تحديد اتجاه التغيرات في البيانات المالية عبر الزمن، ويتطلب هذا التحليل الحصول على بيانات مالية لعدة سنوات أو فترات متعاقبة، ويتم التحليل أولا باختيار وتحديد سنة أساس يكون فيها أداء البنك طبيعيا ولم يتعرض خلالها إلى عوامل سلبية أو حقق خلالها نتائج مالية غير عادية، وثانيا يتم إعطاء سنة الأساس نسبة 100%، وثالثا يتم نسبة أرقام نفس العنصر للسنوات التالية والسابقة لسنة الأساس إلى قيمة العنصر نفسه في سنة الأساس.

2- تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية

يعد استخدام النسب المالية في التحليل المالي من أهم الوسائل التي تساعد الإدارة على معرفة وضع سيولة البنك وموقف الأموال المتاحة للتوظيف، فضلاً عن ملاءة رأس المال والربحية في هذه البنوك[5]، وتعرف النسب المالية بأنها علاقة رياضية تقوم بالجمع بين رقمين هما البسط والمقام، وهذه العلاقة لا تكون ذات دلالة إلا في حالة مقارنتها بالنسب المالية للمصرف المعني ولسنوات سابقة أو مقارنتها بنسب حالية لمصارف أخرى، وهنالك عدد كبير من النسب المالية التي تستخدم في تقييم الأداء المالي للبنوك كافة، وبذلك تتعدد الخيارات في اختيار النسب المالية وذلك تبعاً لطبيعة التقييم وظروفه والأهداف المراد الوصول إليها.

ويمكن ترتيب النسب المالية بوصفها مؤشرات لتقييم الأداء المالي في البنوك إلى تصنيفات عدة كما يلي[6]:

2-1: نسب كفاية رأس المال

تعرف كفاية رأس المال بمدى قدرة المصرف على امتصاص الخسائر التي تحدث نتيجة مختلف عمليات التمويل والاستثمار التي يقوم بها، وذلك عن طريق حق الملكية المتاح لأصحاب المصرف، وبعبارة أخرى يمكن النظر إلى هذه النسب على أساس أنها قياس لمدى كفاية رأس المال، أي قياس فيما إذا كان رأس مال البنك كافيا لدعم مخاطر الميزانية العامة، ومن هذه النسب ما يلي:

- كفاية حقوق الملكية للودائع = حقوق الملكية / إجمالي الودائع

- كفاية حقوق الملكية لمخاطر التمويل والاستثمار = حقوق الملكية / إجمالي التمويل والاستثمار
- مضاعف حقوق الملكية = إجمالي الموجودات / حقوق الملكية
- نسبة الأصول الخطرة = حقوق الملكية / مجموع الموجودات (ما عدا السائلة)

2-2: نسب السيولة

تتمثل مؤشرات السيولة في تلك النسب التي تقيس مقدرة المؤسسات المصرفية على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل مما لديها من نقدية، وتعد نسب السيولة من الأهمية بمكان للإدارة المصرفية والمودعين والملاك والمقرضين .إذ يتوجب على المصارف توفير جزء من مواردها يكون على شكل نقد سائل لمواجهة توقع حدوث سحب كبير من لدن المودعين قد يعجز المصرف المعني عن مواجهته فيما إذا توسع في سياسات الاستثمار والتمويل.

وتعد السيولة من بين أهم السمات الحيوية التي تتميز بها المصارف بصورة عامة والمصارف الإسلامية على وجه التحديد عن الوحدات الاقتصادية الأخرى، ففي الوقت الذي تستطيع فيه الوحدات الاقتصادية تأجيل الوفاء بما عليها من مستحقات مالية لبعض الوقت، فإن مجرد إشاعة عدم توافر سيولة لدى المصرف كفيلة بأن تفقد ثقة المودعين مما يؤدي بهذه المصارف إلى الإفلاس بعد سحب الودائع من لدن المودعين، وهناك مؤشرات كثيرة للسيولة من أهمها:

- نسبة السيولة المتداولة = (الموجودات السائلة + الاستثمارات قصيرة الأجل)/ المطلوبات المتداولة
- نسبة السيولة السريعة = الموجودات السائلة / المطلوبات المتداولة
- نسبة السيولة العامة = الموجودات السائلة / إجمالي الموجودات

3-2: نسب النشاط

تُشير هذه النسب إلى مدى كفاءة إدارة البنك في استغلال وتشغيل الموارد لديها، وهي معدلات تؤثر في ربحية البنوك وسيولتها، أو بعبارة أخرى تقيس هذه المؤشرات مدى كفاءة البنك في توظيف الأموال المتاحة لديه في تحقيق عوائد عليها، ومن بين هذه النسب ما يلي:

- معدل توظيف الموارد المتاحة = إجمالي الاستثمارات / (إجمالي الودائع + حقوق الملكية)
- نسبة التكاليف إلى إجمالي الاستمارات = إجمالي التكاليف / إجمالي الاستثمارات
- نسبة الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات = إجمالي الإيرادات / إجمالي الاستثمارات
- معدل تكلفة الدخل = إجمالي التكاليف التشغيلية / إجمالي الإيرادات

4-2: نسب الربحية

تعكس مؤشرات الربحية الأداء الكلي للمؤسسات والشركات، إذ يعد الربح المحور الأساسي في قيام كثير من الأنشطة الاقتصادية، ومن دون الربحية لا تستطيع المنشآت جذب أي مستثمر– سواء الداخلي أو الخارجي – ومن ثم فإن الملاك والممولين سيتحولون إلى أنشطة ومنشآت أخرى وتبين هذه النسب مدى قدرة المصارف على توليد الأرباح من العمليات التي تقوم بها ولا تقتصر أهمية هذه المجموعة من النسب على الإدارة فقط بل هي تهم أيضا المودعين والملاك والمقرضين، فالأرباح التي تحققها المصارف تعد من أهم العوامل التي تؤثر في ثروة الأفراد (المودعين)، فضلا عن أن هذه المؤشرات تعد من أهم المؤشرات المالية التي تستخدم في تقييم الأداء المالي للمصارف وتمكن من قياس قدرتها على تحقيق عائد نهائي صافي من الأموال.

ومن بين هذه المؤشرات ما يلي:

- معدل العائد على الأصول = الأرباح الصافية / إجمالي الموجودات
- معدل العائد على حقوق الملكية = الأرباح الصافية / حقوق الملكية
- معدل هامش الربح = الأرباح الصافية / إجمالي الإيرادات

ثالثا: الاتجاهات الحديثة لتقييم الأداء المالي للبنوك

إلى جانب الأساليب التقليدية السابقة الذكر، المستخدمة في تقييم الأداء المالي للبنوك، ظهرت العديد من الأساليب الحديثة نتعرض فيما يلي لبعض منها:

1- طريقة CAMELS لتقييم أداء البنوك

تتمثل طريقة CAMELS في مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، وتعتبر هذه الطريقة إحدى الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، حيث عملت السلطات الرقابية في أمريكا على الأخذ بنتائج معيار CAMELS والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، وذلك من خلال ستة مؤشرات تتمثل أساسا في العناصر التالية[7]:

- كفاية رأس المال (Capital Adequacy)؛
- جودة الأصول (Assets quality)؛
- كفاءة الإدارة (Management quality)؛
- إدارة الربحية (Earnings Management)؛
- السيولة (Liquidity)؛
- الحساسية اتجاه مخاطر السوق (Sensitivity to Market Risk).

حيث يرمز الحرف C لمدى كفاية رأس المال لحماية المودعين وتغطية المخاطر والحرفA لجودة المتوجات وما يتوقع تحصيله من قيمتها الصافية داخل وخارج الميزانية ومدى وجود مخصصات لمقابلة الموجودات المشكوك في تحصيلها، بينما يرمز الحرف M للإدارة ومستوى كفاءتها وتعمقها والتزامها بالقوانين المنظمة للعمل المصرفي ومدى كفاءة أجهزة الضبط الداخلي والمؤسسي ووجود سياسات وتخطيط مستقبلي، أما حرف E فيرمز لمستوى الربحية ومدى مساهمتها في نمو المصرف وزيادة رأس المال، والحرف L يرمز لقياس سلامة السيولة ومقدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته الحالية والمستقبلية المتوقعة وغير المتوقعة، وأخيرا يرمز الحرف S لحساسية المصرف اتجاه السوق[8].

2: مؤشرات خلق القيمة

يُمكن القول أن خلق القيمة عبارة عن الفرق بين القيمة الاقتصادية للأصل والقيمة المحاسبية للأصل والذي يتمثل في مبلغ الأموال المستثمرة في نشاط المؤسسة، أي أن خلق القيمة يتحدد من خلال العائد الاقتصادي الناتج عن ارتفاع عوائد الأموال المستثمرة على تكلفة رأس المال.

ويمكن تقسيم مؤشرات قياس خلق القيمة حسب طبيعتها إلى[9]:

2-1: مؤشرات ذات طبيعة محاسبية

سادت هذه المؤشرات إلى غاية الثمانينات من القرن الماضي، حيث كانت المؤسسات تعتمد على النتيجة الصافية والعائد على السهم لقياس خلق القيمة، ثم بعد ذلك بدأت المؤسسات تعتمد على مؤشرات محاسبية أخرى تمثلت أساسا في كل من معدل العائد عل الأموال الخاصة ومعدل العائد على الاستثمار.

2-2: مؤشرات ذات طبيعة اقتصادية

تتمثل المؤشرات ذات الطبيعة الاقتصادية أساسا في القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) ، حيث يرتكز مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة إلى الوصول إلى مستوى النتيجة من خلال القيمة المضافة لأنها تُحسب بعد تعويض كل من الدائنين والمساهمين على أساس المبالغ المستثمرة في المؤسسة.

وبعبارة أخرى يبين هذا المفهوم أن المؤسسة تحقق أرباحًا إذا كانت الإيرادات المحققة تغطي التكاليف التشغيلية وكذا تكاليف رأس المال، كما تعتبر القيمة الاقتصادية المضافة معيارًا لقياس كفاءة المؤسسة، حيث تسمح بقياس جودة فريق العمل، وبالتالي فإن القيمة الاقتصادية المضافة تساوي نتيجة الاستغلال قبل الضريبة ناقص تكلفة رأس المال المستخدم في المؤسسة.

وقد عُرِف مقياس القيمة الاقتصادية المضافة بأنه "مقياس للإنجاز المالي لتقدير الربح الحقيقي حيث ارتبط بتعظيم ثروة المساهمين على مدى الوقت، وهو الفرق بين صافي الربح التشغيلي المعدل بعد الضرائب وتكلفة رأس المال المملوك والمقترض[10].

وتقاس القيمة الاقتصادية المضافة بالمعادلة التالية[(11)]:

القيمة الاقتصادية المضافة = (معدل العائد على رأس المال المستثمر- معدل تكلفة الدخل)× رأس المال المستثمر

$$EVA = Capital\ invest \times (ROIC - WACC)$$

حيث: ROIC: معدل العائد على الأموال المستثمرة

WACC: التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال.

وفي البنوك الإسلامية يُعتبر أسلوب القيمة الاقتصادية المضافة مؤشرا لقياس الأداء، حيث يحدد وبدقة ما يقدمه البنك للملاك المساهمين وأصحاب الودائع الاستثمارية من قيمة مضافة، وذلك بالمقارنة بين تكلفة مختلف مصادر التمويل ومردودية الأموال المستثمرة.

رابعا- تقييم الأداء المالي لمجموعة من البنوك الإسلامية للفترة (2009-2013م)

فيما يلي سنقوم بتقييم الأداء المالي لمجموعة من البنوك الإسلامية (10 بنوك من 06 دول) (أنظر الملحق)، لمدة 5 سنوات متتالية وللفترة الممتدة بين 2009م و2013م، وذلك باستخدام مجموعة من النسب المالية، هذا كمرحلة أولى، ثم نقوم في المرحلة الثانية بترتيب البنوك من حيث الأداء حسب كل مؤشر من المؤشرات المستخدمة، ثم حسب كل المؤشرات:

1- تقييم الأداء المالي

لأجل تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية محل الدراسة، سنعتمد على مجموعة من النسب المالية المستخرجة من قائمة الدخل وقائمة المركز لهذه البنوك، وتتمثل هذه النسب فيما يلي:

جدول رقم (01): النسب المالية المستخدمة في الدراسة

المؤشر	نسبة القياس
مؤشر كفاية رأس المال	- كفاية حقوق الملكية للودائع = حقوق الملكية / إجمالي الودائع - كفاية حقوق الملكية في مقابلة مخاطر التمويل الاستثمار = حقوق الملكية / إجمالي التمويل والاستثمار
مؤشرات السيولة	- الموجودات السائلة / إجمالي الموجودات - الموجودات السائلة / إجمالي الودائع
مؤشرات النشاط	- معدل توظيف الموارد المتاحة = إجمالي التمويل والاستثمار / (الودائع + حقوق الملكية) - معدل تكلفة الدخل = المصاريف التشغيلية / إجمالي الإيرادات - نسبة التكاليف التشغيلية إلى إجمالي التمويل والاستثمار - نسبة الإيرادات إلى إجمالي التمويل والاستثمار
مؤشرات الربحية	- معدل العائد على الأصول = الأرباح الصافية / إجمالي الأصول (الموجودات) - معدل العائد على حقوق الملكية = الأرباح الصافية / حقوق الملكية

وللحكم على أداء البنوك الإسلامية من خلال النسب السابقة، قمنا بحساب:

- متوسط كل نسبة ولكل بنك لفترة خمس سنوات (من 2009م إلى 2013م)؛
- المتوسط العام لكل نسبة بالنسبة لكل بنك؛
- المتوسط السنوي لكل البنوك ولكل نسبة.

وقد كانت نتائج القياس حسب كل مؤشر كما يلي:

1-1: مؤشر كفاية حقوق الملكية

تم استخدام نسبتين لقياس هذا المؤشر (كفاية حقوق الملكية للودائع، وكفاية حقوق الملكية في مقابلة مخاطر التمويل والاستثمار)، ونتائج القياس موضحة في الجدولين التاليين:

جدول رقم (02): متوسطات نسب كفاية رأس المال لكل مصرف لخمس سنوات

البنك / النسبة	JOR	BBG	JAZ	RJH	INM	BOB	KFH	QTR	BIL	EMA	المتوسط
كفاية حقوق الملكية للودائع	7,71	15,28	15,77	19,31	-	18,54	18,26	34,33	18,19	12,92	17,81
كفاية حقوق الملكية لمخاطر التمويل والاستثمار	10,79	33,98	17,8	18,7	55,89	17,12	25,91	25,27	22,37	14,41	24,22

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك عينة الدارسة

جدول رقم (03): متوسط نسب كفاية حقوق الملكية لكل المصارف

السنة / النسبة	2009	2010	2011	2012	2013
كفاية حقوق الملكية للودائع	20,94	18,79	18,04	15,71	15,58
كفاية حقوق الملكية لمخاطر التمويل والاستثمار	31,60	29,54	24,31	17,95	17,72

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك عينة الدارسة

من خلال الجدولين السابقين نلاحظ ما يلي:

أ- كفاية حقوق الملكية بالنسبة للودائع: تشير هذه النسبة إلى مدى مقدرة المصرف على رد الودائع التي حصل عليها من خلال أمواله المملوكة، وتشير كذلك إلى مدى اعتماده على حقوق الملكية كمصدر من مصادر التمويل، وكلما زادت هذه النسبة زاد معها أمان المودعين، وتحسب من خلال العلاقة: **حقوق الملكية/ إجمالي الودائع**

ويُظهر الجدول رقم (03) أن المتوسط السنوي لهذه النسبة تراوح بين 20,93% سنة 2009م و 15,83% سنة 2013م، وهي نسب مقبولة تعطي نوع من الأمان بالنسبة للمودعين، لكن الشيء الملاحظ أيضا أن هذه النسبة في انخفاض مستمر من سنة لأخرى خلال فترة الدراسة وفي حال استمرار هذا الانخفاض في السنوات اللاحقة فذلك يمكن أن يعطي مؤشرا سلبيا للمودعين، ومن جهة أخرى يُظهر الجدول رقم (02) أن خمسة بنوك (تمكنت

من تحقيق متوسطات أعلى من المتوسط العام لمعدل القدرة على رد الودائع من خلال حقوق الملكية والبالغ 17,81% (باستثناء مصرف الإنماء والذي كانت فيه هذه النسبة مرتفعة جدا وبلغت في متوسط خمس سنوات أكثر من 281% والسبب في ذلك يعود لصغر حجم الودائع سنة 2009م مقارنة بحقوق الملكية)، وهذه البنوك هي: مصرف قطر الإسلامي 34,33%، مصرف البلاد السعودي 18,19%، مصرف الراجحي 19,31%، بيت التمويل الكويتي 18,54%، مصرف بوبيان الكويتي 18,25 %.

ب – كفاية حقوق الملكية في مقابلة مخاطر التمويل والاستثمار: تمكن هذه النسبة من التعرف على مدى قدرة المصرف في مجابهة المخاطر التي يمكن أن تنجم عن عمليات التمويل والاستثمار، ويحسب هذا المؤشر من خلال العلاقة التالية:

حقوق الملكية / إجمالي التمويل والاستثمار

يظهر الجدول رقم (03) أن هذه النسبة في انخفاض مستمر من سنة لأخرى، حيث بلغت ما نسبته 31,59% سنة 2009م، و17,72% سنة 2013م، ما يمكن أن يعطي نظرة سلبية على مدى قدرة هذه البنوك على مواجهة مخاطر التمويل والاستثمار لو استمرت هذه النسبة في الانخفاض، إلاَّ أن الأرقام المسجلة تشير بأن حقوق الملكية قادرة على امتصاص الخسائر أو المخاطر التي يمكن أن تنجم عن عمليات التمويل والاستثمار بشكل كبير، ومن جهة أخرى يُظهر الجدول رقم (02) أن أربعة بنوك فقط استطاعت أن تتجاوز المتوسط العام لهذه النسبة والبالغ 24,22%، مما يدل على مدى قدرة هذه البنوك على مقابلة المخاطر التي يمكن أن تنجم عن عمليات التمويل والاستثمار دون اللجوء للودائع، وذلك مقارنة بالمصارف الأخرى والتي سجلت متوسطات أقل من المتوسط العام.

2-1: نسب السيولة

تقيس مؤشرات السيولة مدى قدرة المصرف على تحويل أصوله إلى نقدية جاهزة دون التعرض لخسائر كبيرة، كما تعني أيضا مدى مقدرته على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل، والجدولين التاليين يوضحان متوسطات نسب السيولة في المصارف الإسلامية عينة الدارسة:

جدول رقم (04): متوسطات نسب السيولة لكل مصرف لخمس سنوات

البنك / النسبة	JOR	BBG	JAZ	RJH	INM	BOB	KFH	QTR	BIL	EMA	المتوسط
نسبة السيولة إلى إجمالي الموجودات	35,53	23,74	22,69	16,29	31,75	22,19	4,86	19,66	31,15	30,05	23,79
نسبة السيولة إلى إجمالي الودائع	36,7	28,26	28,73	20,71	-	29,84	7,64	35,5	38,64	41,5	29,72

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك عينة الدراسة

جدول رقم (05): متوسط نسب السيولة لكل المصارف ولكل سنة

	2009	2010	2011	2012	2013
نسبة السيولة إلى إجمالي الموجودات	27,91	24,88	22,48	23,62	20,07
نسبة السيولة إلى إجمالي الودائع	29,26	32,24	29,75	31,11	26,27

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك عينة الدراسة

أ- نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات: تشير هذه النسبة غلى مقدار الأرصدة النقدية التي يواجه بها المصرف التزاماته، وبارتفاع هذه النسبة تقل مخاطر السيولة.

ويُظهر الجدول رقم (05) أن هذه النسبة في انخفاض مستمر خلال فترة الدراسة، ما عدا سنة 2012م أين عرفت ارتفاعا طفيفا، وفي العادة ليست هناك نسبة نمطية محددة لهذا المؤشر، فكل بنك يحدد نسبة داخلية له للوقوف على نسبة الأموال التي يمكن استخدامها من الأصول عند الاستحقاق أو الوفاء بالتزاماته.

كما نلاحظ من خلال الجدول رقم (04) أن خمسة بنوك حققت متوسط أعلى من المتوسط العام المقدر بـ 23,8% وبذلك فإن خطر السيولة لديها منخفض وهو ما يُحقق لها وضعا أفضل من البنوك الأخرى، ولكن زيادة السيولة لا تعني حتما كفاءة البنك في إدارة

السيولة، وإنما تفيد في مواجهة الأخطار، فكفاءة البنك تكون في المواءمة بين مواجهة الأزمات، وهي أخطار عدم توفر السيولة أو وجود فائض كبير لم يُستثمر يُعرِّض البنك لضياع أرباح كان من الممكن تحقيقها لو تمَّ توظيف الأموال الزائدة على حد السيولة اللازم، كما نلاحظ أيضا أن بيت التمويل الكويتي حقق أضعف نسبة بـ 4,85% والسبب في ذلك يعود لصغر حجم موجوداته السائلة، حيث أن الجزء الأكبر من موجوداته يوجه لمجال التمويل والاستثمار.

ب- نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع: تعكس هذه النسبة مدى مقدرة المصرف على مواجهة طلبات السحوبات من قبل أصحاب الودائع، ومن خلال الجدول رقم (05) نلاحظ أن هذه النسبة متذبذبة (ترتفع في سنة وتنخفض في سنة أخرى) إلا أنها تبقى نسب مقبولة جدا مما يدل على أن خطر السيولة منخفض، فتوافر السيولة يزيد من ثقة المودعين في المصرف ومن تحقيق الأمان في عملياته.

كما يُظهر الجدول رقم (04) ان هناك خمسة بنوك استطاعت أن تتجاوز المتوسط العام لهذه النسبة والمقدر بـ 29,72% (باستثناء مصرف الإنماء والذي كان فيه حجم الودائع صغيرا جدا سنة 2009) ما يجعلها في أمان من خطر السيولة والقدرة على مواجهة طلبات السحب من قبل المودعين، وذلك بالمقارنة مع البنوك الأخرى.

3-1: نسب النشاط

تقيس هذه النسب مدى كفاءة إدارة المصرف في استغلال وتشغيل الموارد الموجودة لديها، وهي معدلات تؤثر مباشرة في ربحية وسيولة المصرف، والجدولين التاليين يوضحان بعض من هذه النسب:

جدول رقم (06): متوسط نسب النشاط لكل المصارف ولكل سنة

السنة / النسبة	2009	2010	2011	2012	2013
معدل توظيف الموارد	78,26	69,61	73,97	84,03	87,07
إجمالي التكاليف إلى إجمالي الإيرادات	74,05	59,76	58,51	55,65	53,44
التكاليف إلى إجمالي التمويل والاستثمار	5,91	4,13	4,35	3,23	3,19
الإيرادات إلى إجمالي التمويل والاستثمار	8,04	7,10	7,12	5,73	5,82

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك عينة الدراسة

جدول رقم (07): متوسطات نسب النشاط لكل مصرف لخمس سنوات

البنك / النسبة	JOR	BBG	JAZ	RJH	INM	BOB	KFH	QTR	BIL	EMA	المتوسط
معدل توظيف الموارد	66,9	48	76,5	86,1	95,3	101	62	101,2	68,8	80,1	78,59
التكاليف إلى إجمالي الإيرادات	45,3	89,8	80,7	43	65,5	66,3	69,5	29,43	84,8	28,5	60,28
التكاليف إلى إجمالي التمويل والاستثمار	1,95	6,08	3,9	3,07	2,72	3,48	9,64	1,79	6,83	2,11	4,16
الإيرادات إلى إجمالي التمويل والاستثمار	4,31	6,79	4,8	7,18	4,18	4,56	13,9	6,25	8,18	7,53	6,76

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك عينة الدراسة

أ- معدل توظيف الموارد المتاحة: يشير هذا المعدل إلى مدى توظيف المصرف للموارد المالية المتاحة له (حقوق الملكية والودائع)، في مشاريع تمويلية واستثمارية، ويقاس بالعلاقة: **إجمالي التمويل والاستثمار / حقوق الملكية + الودائع**

ويُظهر الجدول رقم (06) أن المتوسط السنوي لهذا المعدل بالنسبة لكل المصارف عرف انخفاضا سنة 2010م بالمقارنة مع سنة 2009م، إلا أنه عرف ارتفاعا في السنوات الثلاثة اللاحقة، في إشارة إلى زيادة نشاط التمويل والاستثمار في هذه البنوك بعد أن عرف تراجعا سنة 2010م، كما بلغ المتوسط العام لهذا المعدل 78,85% خلال خمس سنوات، أي أن هذه البنوك تستغل 78,85% من إجمالي الموارد المالية المتاحة لديها في مجال التمويل والاستثمار، وهي نسبة مقبولة جدا، كما يظهر الجدول رقم (07) أن خمسة مصارف استطاعت أن تتجاوز المتوسط العام لهذا المعدل وهي (مصرف قطر الإسلامي 101,16%، مصرف بوبيان 101,12%، مصرف الإنماء 95,3%، مصرف الراجحي 86,11%، مصرف الإمارات

الإسلامي 80,08%) في حين عرف بنك البركة البحريني أضعف نسبة (47%) ويمكن تفسير ذلك بالارتفاع الكبير في الموجودات السائلة سنة 2012م والتي بلغت أكثر من 43% بالمقارنة مع إجمالي الموجودات لديه، وهو ما أثر سلبا على معدل استخدام الموارد المالية المتاحة في مجال التمويل والاستثمار.

ب- التكاليف إلى إجمالي الإيرادات: تقيس هذه النسبة مصاريف أو تكاليف العمليات التي يتحمَّلها البنك متضمنة المصاريف الإدارية وأجور الموظفين والرسوم والمصاريف الأخرى....، كنسبة مئوية من الدخل المحقق، ويعتبر استخدام هذا المؤشر مثاليا للدلالة على مقدرة الإدارة في مراقبة التكاليف، فالتكاليف العالية عادة ما تؤدي إلى تخفيض الأرباح والعكس بالعكس.

ويشير الجدول رقم (06) أن هذا المعدل في انخفاض مستمر خلال فترة الدراسة (تراوح بين 74,04% سنة 2009م و53,44% سنة 2013م)، وفي ذلك إشارة إلى انخفاض في التكاليف المنفقة أو زيادة في الإيرادات المحققة من عمليات التمويل والاستثمار، وهو ما يؤثر إيجابا على معدل ربحية هذه البنوك، كما يُظهر الجدول رقم (07) أن أربعة بنوك فقط استطاعت أن تحقق معدل أقل من المتوسط العام، وجاء في المرتبة الأولى مصرف الإمارات الإسلامي بـ 28,5% ثم قطر الإسلامي بـ 29,43% ليأتي في المرتبة الثالثة والرابعة كل من الراجحي والإسلامي الأردني على التوالي، وتشير هذه النسب إلى مدى كفاءة هذه البنوك في إدارة التكاليف لديها مقارنة بباقي البنوك الأخرى.

جـ - التكاليف إلى إجمالي التمويل والاستثمار: ويساعد هذا المؤشر البنك على التخطيط الاستثماري لأنه يقيس كلفة إدارة الموجودات الاستثمارية لديه، فهو يعبر عن عدد الوحدات النقدية التي يتحملها البنك كتكلفة مقابل كل مئة وحدة نقدية مستثمرة، وبالتالي فإن المنحنى التنازلي لهذا المؤشر يعبر عن كفاءة البنك في إدارة التكاليف لديه.

ويُظهر الجدول رقم (06) أن هذه النسبة في انخفاض مستمر خلال فترة الدراسة (ما عدا ارتفاع طفيف سنة 2011م)، وتراوحت هذه النسبة ما بين 5,91% سنة 2009م و3,19% سنة 2013م، أي أن كل مئة وحدة نقدية مستثمر تكلف ما بين 5,9 و3,2 وحدة نقدية كتكاليف لإدارتها، والمنحى التنازلي لهذه النسبة يدل على كفاءة البنوك عينة الدراسة في إدارة تكاليفها التشغيلية، كما يُظهر الجدول رقم (07) أن سبعة بنوك (مصرف الإنماء، الإسلامي الأردني، بوبيان، الراجحي، الجزيرة السعودي، مصرف الإمارات الإسلامي ومصرف قطر

الإسلامي) استطاعت أن تحقق معدل أقل من المتوسط العام (4,16%) ما يدل على كفاءتها في إدارة تكاليفها التشغيلية بالمقارنة مع باقي البنوك الأخرى.

د – الإيرادات إلى إجمالي التمويل والاستثمار: يقيس هذا المؤشر مدى مقدرة البنوك على توليد الإيرادات من خلال نشاط التمويل والاستثمار، حيث يقيس عدد الوحدات النقدية المتولدة كإيرادات مقابل كل مئة وحدة نقدية مستثمرة من طرف البنك، وبالتالي كلما كانت هذه النسبة كبيرة كلما دلَّ ذلك على مقدرة إدارة المصرف على توليد الإيرادات من خلال نشاط التمويل والاستثمار.

ويُظهر الجدول رقم (06) أن المتوسط السنوي لهذه النسبة عرف تراجعا خلال فترة الدراسة في إشارة إلى تراجع الإيرادات المتولدة عن عمليات التمويل والاستثمار، وقد تراوحت بين 8,04% سنة 2009م و5,8% سنة 2013م، أي أن كل مئة وحدة نقدية مستثمرة تحقق ما بين 8 و5,8 وحدة نقدية كإيرادات، أما الجدول رقم (07) فيُظهر أن خمسة بنوك (مصرف الإمارات الإسلامي، البلاد السعودي، بيت التمويل الكويتي، الراجحي، البركة البحريني) استطاعت تحقيق معدل أعلى من المتوسط العام لهذه النسبة والبالغ 6,76%، ما يدل على مدى قدرة هذه البنوك على توليد إيرادات من خلال عمليات التمويل والاستثمار بالمقارنة مع باقي البنوك الأخرى.

4-1: نسب الربحية

تشير هذه النسب إلى مدى قدرة المصرف على توليد الأرباح، كما تشير إلى كفاءة المصرف في إدارة استخداماته وموارده من أجل تحقيق ربحية عالية، والجدولين التاليين يوضحان مؤشرين من مؤشرات قياس الربحية في البنوك:

جدول رقم (08): متوسط نسب الربحية لكل المصارف ولكل سنة

النسبة / السنة	2009	2010	2011	2012	2013
معدل العائد على الأصول ROA	20,5	91,0	1,21	1,21	1,28
معدل العائد على حقوق الملكية ROE	5,88	7,91	8,64	9,48	10,35

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك عينة الدراسة

جدول رقم (09): متوسطات نسب الربحية لكل مصرف لخمس سنوات

	JOR	BBG	JAZ	RJH	INM	BOB	KFH	QTR	BIL	EMA	المتوسط
معدل العائد على الأصول ROA	1,58	-0,65	0,6	3,31	1,53	-0,66	0,67	2,87	1,07	0,3	1,06
معدل العائد على حقوق الملكية ROE	21,47	-4,06	5,73	21,87	3,41	-8,76	6,01	14,83	8,03	3,17	7,17

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك عينة الدراسة

أ- معدل العائد على الأصول ROA: يُشير معدل العائد على الأصول إلى عدد الوحدات النقدية من الأرباح الصافية المتولدة عن استخدام كل وحدة نقدية من إجمالي موجودات البنك، ويُساوي إلى صافي الأرباح إلى إجمالي أصول البنك.

من خلال الجدول رقم (09) نلاحظ أن متوسط معدل العائد على الأصول في البنوك الإسلامية عينة الدراسة في ارتفاع مستمر وتراوح بين 0,52% سنة 2009م و 1,28 % سنة 2013م وهو ما يدل على أن هذه البنوك لها كفاءة عالية في توليد الأرباح من خلال حجم الأصول المستثمرة، كما يُظهر الجدول رقم (08) أن المتوسط العام لهذا المعدل بلغ 1.06% خلال خمس سنوات، كما حققت خمسة بنوك متوسط أعلى من المتوسط العام لهذا المعدل، وقد جاء في المرتبة الأولى مصرف الراجحي بمعدل 3,31%، ثم مصرف قطر الإسلامي بـ 2,72% وتشير المعدلات المحققة من طرف هذين البنكين إلى الكفاءة العالية لهما في توليد الأرباح مقارنة بباقي البنوك الأخرى، ليأتي بعدهما كل من البنك الإسلامي الأردني ومصرف الإنماء والبلاد السعوديين، كما حقق كل من بنك البركة البحريني وبنك بوبيان الكويتي معدلات سلبية ناتجة عن الخسائر المحققة سنة 2009 لكلا البنكين.

ب- معدل العائد على حقوق الملكية ROE: يعتبر مؤشر العائد على حقوق الملكية أحد مؤشرات الربحية في البنوك، والذي يقيس ما حققه كل دينار مستثمر من أرباح لأصحابه، أي العائد المتحقق للمساهمين من استثماراتهم في المصرف، فكلما كان هذا المؤشر أعلى كانت ربحية المصرف أفضل بالنسبة لمالكي هذا المصرف، والأمر الذي يدل بالتالي على أداء أفضل.

ومن خلال الجدول رقم (08) نلاحظ ان معدل العائد على حقوق الملكية في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة، تراوح بين 5.88% سنة 2009م و10,35% سنة 2013م، ما يؤشر على أداء أفضل للبنوك الإسلامية، ويُظهر الجدول رقم (09) أن اربعة بنوك فقط استطاعت أن تتجاوز المتوسط العام لهذا المؤشر والبالغ 7,17% وهي نفسها البنوك التي حققت أداء جيدا فيما يخص معدل العائد على الأصول.

2- ترتيب البنوك الإسلامية

في هذه المرحلة سنقوم بترتيب البنوك الإسلامية عينة الدراسة حسب أداءها المحقق خلال فترة الدراسة (2009-2013م)، وبالاعتماد على مختلف النسب المالية السابقة، ويتم ترتيب هذه البنوك حسب كل مؤشر أولا ثم بالنسبة لكل المؤشرات ثانيا، وذلك كما يلي:

2-1: ترتيب البنوك الإسلامية حسب كل مؤشر

لترتيب البنوك الإسلامية حسب كل مؤشر سنعتمد على المتوسطات الخاصة بكل نسبة ولكل مصرف، ثم ترتيب المصارف عينة الدراسة كما يلي:

- ترتيب كل المصارف (من الرتبة 1 إلى الرتبة 10) بالنسبة لكل نسبة، وذلك حسب متوسطات هذه النسب المحققة خلال خمسة سنوات (فترة الدراسة) مقارنة بالمتوسط العام المحقق من قبل عينة الدراسة، والذي اعتمد كمعيار لترتيب هذه المصارف؛
- تحويل الرتب إلى درجات على أساس مقياس يتراوح من درجة إلى عشر درجات، حيث يتحصل المصرف في المرتبة الأولى على عشر درجات، والمصرف في المرتبة العاشرة على درجة واحدة، مع افتراض أن كل نسبة لها نفس الأهمية، أي لها نفس الوزن مع باقي النسب الأخرى؛
- جمع إجمالي الدرجات لكل مصرف ولكل مؤشر، وترتيب المصارف حسب هذه الدرجات.

وقد كانت نتائج ترتيب المصارف عينة الدراسة حسب كل مؤشر، حسب الجدول رقم (10) كما يلي:

جدول رقم (10): ترتيب البنوك الإسلامية حسب كل مؤشر

مؤشر كفاية حقوق الملكية		مؤشر السيولة		مؤشر النشاط		مؤشر الربحية	
البنك	الدرجة	البنك	الدرجة	البنك	الدرجة	البنك	الدرجة
INM	20	INM	19	QTR	34	RGH	20
QTR	16	JOR	17	IMA	32	QTR	17
KFH	14	IMA	16	RJH	28	JOR	17
RGH	13	BIL	16	BOB	22	BIL	13
BBG	12	QTR	9	INM	22	KFH	11
BIL	11	BOB	9	JOR	21	INM	11
BOB	10	JAZ	9	BIL	17	JAZ	9
JAZ	8	BBG	9	KHF	17	IMA	6
IMA	4	RGH	4	JAZ	16	BBG	4
JOR	1	KHF	2	BBG	11	BOB	2

المصدر: من إعداد الباحثين

أ- مؤشر كفاية حقوق الملكية: بالنسبة لحقوق الملكية نلاحظ من خلال الجدول رقم (10) أن مصرف الإنماء قد احتل المرتبة الأولى بمجموع درجات قدره 20 درجة نتيجة المعدلات العالية المحققة فيما يخص مقابلة حقوق الملكية للودائع ومخاطر التمويل والاستثمار، ويأتي في المرتبة الثانية مصرف قطر الإسلامي بـ 16 درجة يليه بيت التمويل في المرتبة الثالثة بـ 14 درجة وكلاهما حقق نسب أعلى من المتوسط العام لنسب قياس كفاية حقوق الملكية، يأتي بعدهما كل من مصرف الراجحي والبركة البحريني والبلاد السعودي على التوالي وبدرجات أكبر من 11 درجة، حيث كانت النسب المحققة في هذه البنوك مقبولة وقريبة جدا من المتوسط العام للعينة، أما المراتب الثلاث الأخيرة فقد كانت من نصيب كل من الجزيرة السعودي بـ 8 درجات ومصرف الإمارات الإسلامي بـ 4 درجات، والإسلامي الأردني بـ 2 درجة، وهذه المصارف الثلاثة كانت نسبها فيما يخص مؤشر كفاية حقوق الملكية أقل من المتوسط العام للعينة.

ب- مؤشر السيولة: بالنسبة للسيولة احتل المراتب الأربع الأولى كل من (مصرف الإنماء، الإسلامي الأردني، البلاد، ومصرف الإمارات الإسلامي) حيث جمعت أكثر من 16 درجة وكانت فيها متوسطات نسب السيولة أكبر من المتوسط العام للعينة، يأتي بعدها كل من (البركة البحريني، الجزيرة، بوبيان، ومصرف قطر الإسلامي) على التوالي بمجموع 9 درجات، أما المرتبتين الأخيرتين فقد كانت لكل من الراجحي وبيت التمويل الكويتي واللذان كانت فيهما نسب السيولة ضعيفة وأقل من المتوسط العام للعينة.

جـ- مؤشر النشاط: فيما يخص نسب النشاط فقد احتل المرتبة الأولى مصرف قطر الإسلامي بـ 34 درجة وذلك نظير المعدلات الجيدة التي حققها فيما يخص نسبة توظيف الموارد ونسب قياس كفاءة التكاليف، يليه في المرتبة الثانية مصرف الإمارات الإسلامي بـ 32 درجة والذي حقق هو الأخر معدلات مرتفعة فيما يخص نسب قياس كفاءة التكاليف ونسبة الإيرادات المتولدة عن أنشطة التمويل والاستثمار، وجاء في المرتبة الثالثة مصرف الراجحي الذي كانت نسب النشاط لديه جيدة هو الآخر، ليأتي بعدها كل من (مصرف الإنماء، بوبيان، الإسلامي الأردني) على التوالي بمجموع أكثر من 20 درجة حيث كانت متقاربة الأداء فيما يخص نسب النشاط، حيث حقق كل من مصرف الإنماء وبوبيان معدلات أفضل من المتوسط العام فيما يخص نسب توظيف الموارد ونسب التكاليف إلى إجمالي التمويل والاستثمار، أما الأردني الإسلامي فقد حقق نتائج جيدة فيما يخص نسب التكاليف إلى إجمالي التمويل والاستثمار، وكذا نسبة الإيرادات المتولدة عن أنشطة التمويل والاستثمار، ثم يأتي بعدها كل من (البلاد، بيت التمويل الكويتي، والجزيرة السعودي) بمجموع أكثر من 16 درجة، وكانت هي الأخرى متقاربة الأداء فيما يخص نسب النشاط، أما المرتبة الأخيرة فقد كانت من نصيب بنك البركة البحريني، حيث كانت مختلف نسب النشاط المحققة من قبل هذا البنك ضعيفة مقارنة بباقي البنوك الأخرى، ما عدا نسبة الإيرادات المتولدة عن أنشطة التمويل والاستثمار والتي كانت قريبة من المتوسط العام للعينة.

د- مؤشر الربحية: بالنسبة لمؤشرات الربحية فقد احتل المرتبة الأولى مصرف الراجحي بـ 20 درجة نتيجة المعدلات التي حققها فيما يخص معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، ما يعكس الكفاءة الكبيرة لهذا المصرف في توليد الأرباح، أما المرتبة الثانية فقد كانت من نصيب كل من البنك الإسلامي الأردني ومصرف قطر الإسلامي بـ 17 درجة حيث حققا معدلات أعلى من المتوسط العام لكل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، في المرتبة الثالثة يأتي بنك البلاد السعودي والذي حقق هو الآخر معدلات أعلى من المتوسط العام للعينة، ليأتي بعده كل من مصرف بوبيان وبيت التمويل الكويتي ومصرف الجزيرة السعودي بمعدلات جيدة، أما المراتب الثلاثة الأخيرة فقد كانت من نصيب كل من مصرف الإمارات الإسلامية والبركة البحريني وبوبيان الكويتي على التوالي، حيث أن الأول حقق معدلات أقل من المتوسط العام للعينة إلا أنها معدلات موجبة، أما كل من البركة البحريني وبوبيان الكويتي فقد حققا معدلات سلبية في كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.

2-2 – ترتيب البنوك الإسلامية حسب كل المؤشرات

لترتيب أداء البنوك الإسلامية حسب كل المؤشرات قمنا بجمع الدرجات المحصل عليها لكل مصرف ولكل المؤشرات (على افتراض أن جميع المؤشرات لها نفس الوزن أو الدرجة من الأهمية) وقد كان ترتيب البنوك الإسلامية عينة الدراسة كما يلي:

جدول رقم (11): ترتيب البنوك الإسلامية حسب كل المؤشرات

البنك	QTR	INM	RJH	EMA	BIL	JOR	KFH	BOB	JAZ	BBG
مجموع الدرجات	76	72	65	58	57	57	44	43	42	36
الرتبة	1	2	3	4	5	5	6	7	8	9

المصدر: من إعداد الباحثين

ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (01): ترتيب البنوك الإسلامية حسب كل المؤشرات

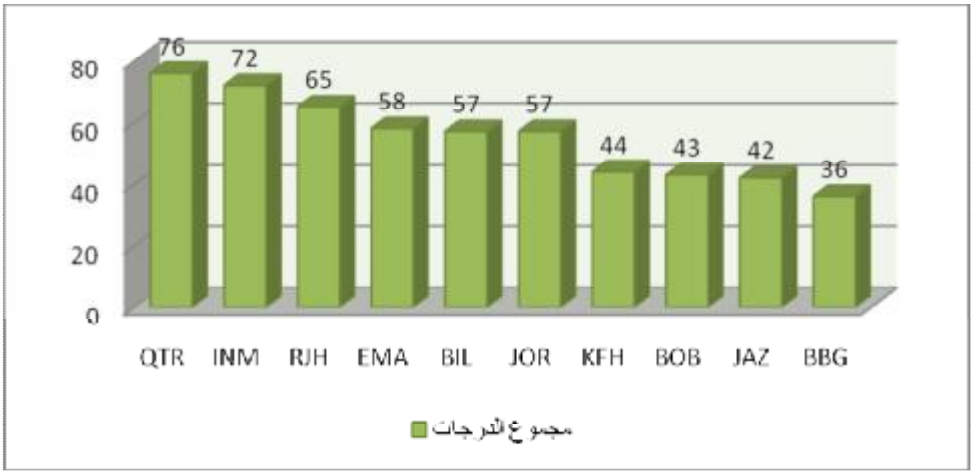

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق

من خلال الجدول السابق نستخلص ما يلي:

حسب الدرجات (لجميع النسب) المحصلة لكل مصرف فقد جاء في المرتبة الأولى مصرف قطر الإسلامي، حيث حقق هذا المصرف نتائج مرتفعة في كل من نسب كفاية حقوق الملكية للودائع ومؤشرات الربحية، وكذلك نسبة توظيف الموارد المتاحة وكذا الكفاءة في إدارة التكاليف

التشغيلية، كما حقق نتائج متوسطة فيما يخص توليد الإيرادات من خلال عمليات التمويل والاستثمار مقارنة بالمتوسط العام للعينة فيما يخص هذه النسبة، كما كانت نتائجه فيما يخص السيولة من متوسطة إلى ضعيفة لكنها تبقى مقبولة.

كما جاء في المرتبة الثانية مصرف الإنماء السعودي، حيث كانت نتائجه فيما يخص كفاية حقوق الملكية للودائع ومخاطر التمويل والاستثمار وكذا نسب السيولة ونسب توظيف الموارد مرتفعة، أما فيما يخص باقي النسب فقد كانت مقبولة، ما عدا نسبة الإيرادات إلى إجمالي التمويل والاستثمار فقد كانت ضعيفة.

واحتل المرتبة الثالثة مصرف الراجحي السعودي حسب مختلف المؤشرات المستخدمة، ويعتبر هذا المصرف من أكبر المصارف الإسلامية وأكثرها تميزا في الأداء، فقد حقق نتائج متميزة فيما يخص نسب الربحية في إشارة إلى الكفاءة العالية التي يتميز بها هذا المصرف في توليد الأرباح، كما حقق نتائج مقبولة فيما يخص نسب النشاط ونسب كفاية حقوق الملكية، إلاّ أنه حقق نتائج ضعيفة فيما يخص السيولة مقارنة بالمتوسط العام للعينة.

أمّا المرتبة الرابعة فقد احتلها مصرف الإمارات الإسلامي والذي حقق نتائج جيدة فيما يخص نسب النشاط وكذا نسبة كفاية حقوق الملكية لمخاطر التمويل والاستثمار، بالإضافة إلى نسب السيولة، إلا أن نتائجه فيما يخص الربحية كانت متوسطة وأقل من المتوسط العام للعينة.

وقد جاء في المرتبة الخامسة كل من مصرف البلاد والبنك الإسلامي الأردني، حيث حقق الأول أداء جيدا فيما يخص فيما يخص السيولة وكفاية حقوق الملكية لمخاطر التمويل والاستثمار وكذا نسبة الإيرادات إلى إجمالي التمويل والاستثمار، أما باقي النسب الأخرى فقد حقق فيها أداء من متوسط إلى ضعيف، أما البنك الإسلامي الأردني فقد حقق أداء جيدا فيما يخص نسب السيولة والربحية وكفاءة التكاليف، في حين كانت معدلات كفاية حقوق الملكية وتوظيف الموارد المتاحة ضعيفة مقارنة بالمتوسط العام للعينة.

ويأتي في المراتب السادسة والسابعة والثامنة والتاسعة كل من بيت التمويل ومصرف بوبيان الكويتيان والجزيرة السعودي والبركة البحريني، فقد حقق بيت التمويل الكويتي نتائج جيدة فيما يخص نسبة الإيرادات المتولدة عن أنشطة التمويل والاستثمار ونسب كفاية حقوق الملكية، أما باقي النسب الأخرى فقد كانت من متوسطة إلى ضعيفة خاصة نسب السيولة والتي احتل فيها المركز الأخير مقارنة بباقي البنوك، أما بنك بوبيان فقد كانت نتائجه جيدة فيما يخص توظيف الموارد وحسنة فيما يخص كفاية حقوق الملكية، إلاّ أنه حقق أداء ضعيفا فيما يخص مؤشرات الربحية، حيث كانت نتائجه سلبية فيما يخص معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، أما مصرف الجزيرة السعودي فقد كانت نتائجه متوسطة فيما يخص توظيف

الموارد والسيولة والتكاليف وكفاية حقوق الملكية، أمّا المرتبة الأخيرة فقد احتلها بنك البركة البحريني والذي كانت نتائجه من متوسطة إلى ضعيفة فيما يخص جميع النسبة المالية المستخدمة وذلك بالمقارنة مع باقي البنوك الأخرى.

خاتمة

تشغل عملية تقييم الأداء المالي في البنوك حيزا واسعا من اهتمام الأطراف ذات العلاقة معها سواء كانوا مالكين أو مودعين أو عملاء، وذلك لما لها من أهمية بالغة في إبراز الوضع المالي للبنك، ومن تم المساعدة في عملية اتخاذ القرارات.

وقد حاولنا من خلال هذه الدراسة إجراء تقييم للأداء المالي لعينة من البنوك الإسلامية من خلال مجموعة من النسب المالية، حيث تم التوصل إلى النتائج التالية:

- حققت البنوك الإسلامية عينة الدراسة معدلات مقبولة فيما يخص كفاية حقوق الملكية للودائع، ما يعطي نوع من الأمان للمودعين، لكن الشيء الملاحظ أن هذه النسبة عرفت انخفاضا مستمرا خلال فترة الدراسة، وقد كان مصرف الإنماء صاحب أفضل معدل فيما يخص هذه النسبة؛
- أظهرت نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي التمويل والاستثمار أن البنوك الإسلامية محل الدراسة قادرة على امتصاص المخاطر التي يمكن أن تنجم عن عمليات التمويل والاستثمار، إلاّ أن هذه النسبة عرفت هي الأخرى انخفاضا مستمرا خلال فترة الدراسة، ما يمكن أن يعطي نظرة سلبية عن مدى قدرة هذه البنوك في امتصاص مخاطر التمويل والاستثمار في حال استمرار هذه النسبة في الانخفاض، وقد كانا مصرفي الإنماء وقطر الإسلامي صاحبي أعلى معدل بالنسبة لهذا المؤشر؛
- أظهرت نسب السيولة أن نصف العينة (خمسة بنوك) فقط استطاعت أن تتجاوز المتوسط العام للعين خلال فترة الدراسة، ما يشير إلى أن خطر السيولة لديها منخفض مقارنة بباقي البنوك الأخرى؛ وقد كان كل من مصرف الإنماء والأردني الإسلامي صاحبي أعلى معدل فيما يخص هذه النسب، لكن ذلك لا يعني أنهما أفضل من باقي البنوك الأخرى؛
- عرف مؤشر توظيف الموارد المالية ارتفاعا خلال السنوات الثلاثة الأخيرة، في إشارة إلى زيادة نشاط التمويل والاستثمار في هذه البنوك، كما أن هذه البنوك تستغل في المتوسط حوالي 79% من إجمالي الموارد المالية المتاحة في مجال التمويل والاستثمار، وقد كان مصرف قطر الإسلامي صاحب أفضل أداء فيما يخص هذا المؤشر؛

- أظهرت البنوك الإسلامية محل الدراسة كفاءة في إدارة التكاليف التشغيلية، وهو ما يشير إليه المنحى التنازلي لنسبة التكاليف التشغيلية إلى إجمالي التمويل والاستثمار وكذا نسبة التكاليف إلى إجمالي الإيرادات التي عرفت هي الأخرى انخفاضا مستمرا خلال فترة الدراسة، وقد كان كل من مصرف قطر الإسلامي والراجحي والإمارات الإسلامي الأفضل فيما يخص هذه النسب؛
- عرف مؤشر الإيرادات إلى إجمالي التمويل والاستثمار تراجعا مستمرا خلال فترة الدراسة في إشارة إلى تراجع الإيرادات المتولدة عن أنشطة التمويل والاستثمار، كما أن نصف العينة (خمسة بنوك) فقط استطاعت أن تتجاوز المتوسط العام لهذا المؤشر، ما يدل على قدرتها على توليد الإيرادات من خلال أنشطة التمويل والاستثمار مقارنة بباقي البنوك الأخرى؛
- عرف متوسط العائد على الأصول (ROA) ارتفاعا مستمرا خلال فترة الدراسة، ما يدل على أن هذه البنوك لها كفاءة عالية في توليد الأرباح من خلال حجم الأصول المستثمرة، لكن هذه القدرة متفاوتة من بنك لأخر، حيث أن نصف العينة فقط استطاعوا تجاوز المتوسط العام لهذا المعدل، وقد كان مصرف الراجحي صاحب أفضل أداء فيما يخص هذا المعدل؛
- كما أن معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) عرف هو الأخر تزايدا مستمرا خلال فترة الدراسة، ما يعكس تبني هذه البنوك لإستراتيجية تعظيم حقوق الملاك المساهمين، وقد كان مصرف الراجحي أيضا صاحب أفضل أداء فيما يخص هذا المعدل؛
- فيما يخص ترتيب البنوك الإسلامية حسب مختلف النسب المالية المستخدمة، فقد احتل المرتبة الأولى مصرف قطر الإسلامي والذي تميز بأداء جيد فيما يخص كفاية حقوق الملكية للودائع ومؤشرات الربحية وكذا توظيف الموارد المالية وإدارة التكاليف التشغيلية، أما المرتبة الثانية فقد احتلها مصرف الإنماء والذي تميز بالدرجة الأولى في كفاية حقوق الملكية للودائع ومخاطر التمويل والاستثمار (وذلك لكبر حجم حقوق الملكية مقارنة بالودائع وحجم الأموال المستثمرة)، وكذا نسب السيولة والتي كانت مرتفعة (لكنها لا تعني دوما أن المصرف في وضع أفضل)، ويأتي في المرتبة الثالثة مصرف الراجحي والذي تميز وبشكل كبير فيما يخص مؤشرات الربحية ما يدل على الكفاءة العالية لهذا المصرف في توليد الأرباح، حيث يعتبر من بين أكبر المصارف الإسلامية وأكثرها تميزا ونجاحا.

الاقتراحات:

على ضوء النتائج السابقة يمكننا تقديم بعض الاقتراحات نوجزها فيما يلي:

- يجب أن ينال موضوع تقييم الأداء المالي في البنوك الإسلامية الاهتمام الواجب من قبل القائمين على هذه البنوك، لأن مستوى أداء المصرف الناتج عن الدراسة يمثل معيارا أساسيا لتقييم أداء الإدارة ومدى نجاحها في تحقيق الأهداف؛
- يتوجب على البنوك الإسلامية العمل أكثر على استقطاب حجم أكبر من الودائع وتنويع مصادر التمويل ومحاولة استثمار الموارد المالية المتاحة بالشكل المناسب؛
- لا بد على البنوك الإسلامية أن تضع نسبا محددة لحجم السيولة لديها مقارنة بما تملكه من ودائع وكذا توقعاتها بشأن طلبات سحب الودائع، وتفادي تعطيل الموارد المالية على شكل سيولة نقدية غير مستغلة؛
- على البنوك الإسلامية أن تحافظ على مستوى الكفاءة في إدارة التكاليف التشغيلية ومحاولة تحسينها؛
- ينبغي التنويع في عمليات التمويل والاستثمار بالشكل الذي يساهم في زيادة الإيرادات المتولدة عن هذه الأنشطة؛
- على البنوك الاسمية أن تحافظ على مستوى الربحية المحقق ومحاولة تحسينها.

الهوامش:

[1] محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2006، ص03.

[2] حيدر يونس كاظم الموسوي، أثر الأداء المالي للمصارف الإسلامية في مؤشرات سوق الأوراق المالية –الأردن والسعودية حالة تطبيقية للفترة 1990-2007- رسالة دكتوراه منشورة، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، 2009م، ص42.

[3] أمارة محمد يحي عاصي، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، رسالة ماجيستير (غ منشورة)، الأردن،2008، ص 176.

[4] محمود العلجوني، البنوك الإسلامية، أحكامها مبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2008م.ص 385-389

[5] زياد سليم رمضان ومحفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2003م، ص270.

[6] أنظر في ذلك :

- صلاح الدين حسن السيسي، الإدارة العلمية للمصارف التجارية وفلسفة العمل المصرفي المعاصر، دار الوسام للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، 1997، ص34.
- محمود العلجوني، مرجع سابق، ص 400-417

-Santomero , A. , Financial Innovation and Bank risk taking , Journal of economic behavior and organization , Vol. 3 ,1998 , p. 32 .

- Bates , Timpthy , and William Bedford , An analysis to the portfolio behavior of Balk- Owned commercial Bank,Journal of finance , N° 3 , June - 1996 , p 756 .

- كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006، ص: 214-215.

- سمير عبد الرزاق السرايري، قياس الأداء المالي للمصارف السعودية وتقييمها، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد 44، 2008، ص: 128-152.

[7] طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003م.، ص103.

[8]شوقي بورقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية (دراسة تطبيقية مقارنة)، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2014م، ص120

[9] نفس المرجع ، ص155.

[10] نهاد ناهض فؤاد الهبيل، قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية (دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين)،رسالة ماجستير (غ منشورة)، ، الجامعة الإسلامية بغزة، 2013، ص47.

[11] محمد جموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية –دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000م، مجلة الباحث، العدد 03، ص ص(89-95)، 2004م.ص92.

ملحق: البنوك الإسلامية عينة الدراسة، وترتيبها حسب كل نسبة مالية

البنك	البنك الإسلامي الأردني	بنك البركة البحريني	مصرف الجزيرة	مصرف الراجحي	مصرف الإنماء	مصرف بوبيان	بيت التمويل	مصرف قطر الإسلامي	مصرف البلاد	مصرف الإمارات الإسلامي
الدولة	الأردن	البحرين	السعودية	السعودية	السعودية	الكويت	الكويت	قطر	السعودية	الإمارات
الرمز	JOR	BBG	JAZ	RJH	INM	BOB	KFH	QTR	BIL	IMA

البنك			الإسلامي الأردني	البركة البحريني	الجزيرة	الراجحي	الإنماء	بوبيان	بيت التمويل	قطر الإسلامي	البلاد	مصرف الإمارات
نسب كفاية حقوق الملكية	النسبة الأولى	الرتبة	10	8	7	3	1	4	5	2	6	9
		الدرجة	1	3	4	8	10	7	6	9	5	2
	السنة الثانية	الرتبة	10	2	7	6	1	8	3	4	5	9
		الدرجة	1	9	4	5	10	3	8	7	6	2
	مجموع الدرجات		2	12	8	13	20	10	14	16	11	4
نسب السيولة	النسبة الأولى	الرتبة	1	5	6	9	2	7	10	8	3	4
		الدرجة	10	6	5	2	9	4	1	3	8	7
	النسبة الثانية	الرتبة	4	8	7	9	1	6	10	5	3	2
		الدرجة	7	3	4	2	10	5	1	6	8	9
	مجموع الدرجات		17	9	9	4	19	9	2	9	16	16
نسب النشاط	النسبة الأولى	الرتبة	8	10	6	4	3	2	9	1	7	5
		الدرجة	3	1	5	7	8	9	2	10	4	6
	النسبة الثانية	الرتبة	4	10	8	3	5	6	7	2	9	1
		الدرجة	7	1	3	8	6	5	4	9	2	10
	النسبة الثالثة	الرتبة	2	8	7	5	4	6	10	1	9	3
		الدرجة	9	3	4	6	7	5	1	10	2	8
	النسبة الرابعة	الرتبة	9	5	7	4	10	8	1	6	9	3
		الدرجة	2	6	4	7	1	3	10	5	9	8
	مجموع الدرجات		21	11	16	28	22	22	17	34	17	32
نسب الربحية	النسبة الأولى	الرتبة	3	9	7	1	4	10	6	2	5	8
		الدرجة	8	2	4	10	7	1	5	9	6	3
	النسبة الثانية	الرتبة	2	9	6	1	7	10	5	3	4	8
		الدرجة	9	2	5	10	4	1	6	8	7	3
	مجموع الدرجات		17	4	9	20	11	2	11	17	13	6